



جامعة القاهرة

كلية الحقوق

النظام القانوني للافتراض في

قانون المرافعات المدنية والتجارية

دراسة تحليلية وتطبيقية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد موسى جاب الله خليل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً

- الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقي المليجي

ورئيساً

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

- الأستاذ الدكتور/ على رمضان على بركات

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة بنى سويف

عضواً

- الأستاذة الدكتورة/ سحر عبد الستار امام

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة المنوفية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

النص القانوني للافتراض

في

قانون المرافعات المدنية والتجارية

دراسة تحليلية وتطبيقية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد موسى جاب الله خليل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً

- الأستاذ الدكتور / أسامة أحمد شوقي المليجي

ورئيساً

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

- الأستاذ الدكتور / علي رمضان علي بركات

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة بنى سويف

عضواً

- الأستاذة الدكتورة / سحر عبد الستار امام

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة المنوفية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خُذْ إِنْ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

صدق الله العظيم

سورة آل عمران : الآية ٧٣

**إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ،
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ، ولا تطيب
الجنة إلا برويتك .**

الإهداء....

إلى الذي مكان سبباً في وجودي

والذي رحمه الله

والى التي علمتني جذوري

أمي

والى الذي أهداني علمي

أستاذي د/ أسامة المليجي

والى التي أنجبتني زهوري

زوجتي

والى من هم قرة عيوني

أولادي

هدير & أحمد & روان & يماني & مصطفى

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله على نعمه التي لا تُعد ولا تحصى، ومن مقترنات شكره أن يشكر الطالب معلمه بعد أن مد له يد العون وأعطاه من علمه ووقته ومن هذا المنطلق أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل **لأستاذي الدكتور الفقيه/ أسامة أحمد شوقي المليجي** أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة لما بذله معي من جهد وعلم وكان نعم العالم والقوة والمثل في الأخلاق والعلم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **أستاذي الدكتور/ على رمضان على بركات**، أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة بنى سويف لتفضله بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها مما أضفى عليها تشريفاً كبيراً، فجعله الله نخرأ للعلم، ومنارة للهدى، وجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى مشاعر الشكر والعرفان والتقدير إلى **الأستاذة الدكتورة/ سحر عبد الستار إمام** أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق - جامعة المنوفية والتي تفضلت بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها مما أضفى عليها تشريفاً كبيراً، فجعلها الله نخرأ للعلم، ومنارة للهدى، وجزاها الله خير الجزاء..

الباحث

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، سبحانه ختم برسالة الإسلام كل شرائع انفساء ، وجعل هذا الدين متضمناً كل ما يحقق للناس الرقي والتقدم والسعادة في الدنيا والآخرة ، وجعله صالحاً لكل زمان ومكان ، لأن يرث الله الأرض ومن عليها والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وسيد الأولين والآخرين نبينا محمد بن عبد الله ، الرحمة المهداة والنعمة المسداة .

ويحمد :

سم نطعا وبقينا أن القانون هو أحد الركائز المهمة والجوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية ، ولولاه لأصبح الإنسان مخلوقاً مختلفاً عما هو عليه ، ولدت التجربة على أن القانون أحد القوى التي تساعد على تحضر المجتمع الإنساني ، كما دلت أيضاً على أن نمو الحضارة قد ارتبط على الدوام بالتطور التدريجي لنظام من القواعد الشرعية ، ولجهاز يجعل تنفيذها فعالاً ومنتظماً^(١) ، فالقانون ظاهرة اجتماعية متصلة بالثقافات ، وهو - بهذا الوصف - يوجد بوجود الأفراد في جماعة ، لأن الإنسان اجتماعي بطبعه ، لا يعيش وحده ، وإنما في مجتمع ، وهو أيضاً نظامي بطبعه يميل إلى التسليم ، ولا يستقيم أمره إلا به . وقد سائر القانون تطور الإدراك الإنساني ، وما زال يسايره ما دام الإنسان موجوداً على الأرض . لذلك قيل "إن الآلة من قسده حياة أو هو مجموع الحياة الإنسانية بكاملها"^(٢) .

(١) لورد/ دينس لويد . فكرة القانون ، تعريب الأستاذ : سليم الصويص ومراجعة الأستاذ : سليم بسيسو ، سلسلة : علم المعرفة ، العدد ٤٧ ، نوفمبر ١٩٨١ ، ص ٥ .
(٢) د . عبد السلام انترماني . الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ، طبعة جامعة الكويت ١٩٨٢ ، ص ٧ .

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	عرض إشكالية البحث
٧	أهمية فكرة البحث
١٣	منهج البحث
١٤	خطة البحث
١٧	القسم الأول دراسة تحليلية للنظام القانوني للافتراض في قانون المرافعات المدنية والتجارية
١٩	الباب الأول المفهوم الفني لنظرية الافتراض وأسباب نشأته
٢٠	الفصل الأول : ماهية الافتراض القانوني
٢١	المبحث الأول : مفهوم الافتراض والحقيقة التي يخالفها
٢١	المطلب الأول : مفهوم الافتراض في قانون المرافعات
٢٧	المطلب الثاني : المقصود بالحقيقة التي يقوم الافتراض على مخالفتها
٣٢	المبحث الثاني : وظيفة الافتراض وموقف الفقه من الإبقاء عليه أو التخلص منه
٣٣	المطلب الأول : وظيفة الافتراض في قانون المرافعات في ضوء النظريات الفقهية
٤٤	المطلب الثاني : موقف الفقه من الافتراض من حيث الإبقاء عليه أو التخلص منه

الصفحة	الموضوع
٤٨	المبحث الثالث : شروط تحقق الافتراض في قانون المرافعات ...
٤٩	المطلب الأول : الشروط الشكلية لتحقيق الافتراض
٥٨	المطلب الثاني : الشروط الموضوعية لتحقيق الافتراض
٦٨	الفصل الثاني : أسباب نشأة الافتراض وأثره في تطور الشرائع القديمة
٧٠	المبحث الأول : أسباب نشأة الافتراض
٧٠	المطلب الأول : الأسباب العامة لنشأة الافتراض
٧٣	المطلب الثاني : أسباب خاصة لنشأة الافتراض
٧٥	المبحث الثاني : أثر الافتراض في تطور الشرائع القديمة
٧٥	المطلب الأول : دور الافتراض في تطور القانون الروماني
٨٤	المطلب الثاني : دور الافتراض في تطور القانون الإنجليزي ..
٨٨	المبحث الثالث : التمييز بين الافتراض وغيره من الأفكار القانونية الأخرى
٨٩	المطلب الأول : علاقة الافتراض بالغش والقرائن والحيل
٩٥	المطلب الثاني : الخصائص المميزة للافتراض في قانون المرافعات
١٠٢	المطلب الثالث : نماذج لفكرة الافتراض في فروع القانون الأخرى.
١٠٢	الفرع الأول : نماذج لفكرة الافتراض في القانون المدني
١١٠	الفرع الثاني : نماذج لفكرة الافتراض في قانون الإثبات
١١٢	الفرع الثالث : نماذج لفكرة الافتراض في القانون الجنائي

الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني
١١٧	أهمية الافتراض في قانون المرافعات
١١٩	الفصل الأول : مظاهر أهمية الافتراض في قانون المرافعات
١٢١	المبحث الأول : الافتراض وعلاقته بالجزاء الإجرائي والقاعدة القانونية الموضوعية
١٢٢	المطلب الأول : مفهوم الجزاء الإجرائي
١٢٦	المطلب الثاني : الأثر الإيجابي للافتراض تجاه القاعدتين الإجرائية والموضوعية (كرأي خاص للباحث)
١٣٣	المبحث الثاني: الافتراض كأحد الحلول للتخفيف من جزاء البطلان ..
١٣٤	المطلب الأول : مفهوم البطلان
١٣٧	المطلب الثاني : حالات استخدام الافتراض للتخفيف من جزاء البطلان
١٥٢	المبحث الثالث : الافتراض وسقوط الحق في التمسك بالبطلان ...
١٥٣	المطلب الأول : أساس سقوط الحق في الدفع الإجرائية
١٥٩	المطلب الثاني : أساس سقوط الحق في التمسك بالبطلان الوارد بالمادة ١١٤ مرافعات
١٦٥	المبحث الرابع : افتراض صحة الإجراءات القضائية
١٦٦	المطلب الأول : ماهية قاعدة افتراض صحة الإجراءات القضائية.
١٧٢	المطلب الثاني : أهمية قاعدة افتراض صحة الإجراءات القضائية
١٧٦	المطلب الثالث : أثر قاعدة افتراض صحة الإجراءات على الإجراء المنعقد والإجراء التنظيمي

الصفحة	الموضوع
١٨٠	الفصل الثاني : اعتبار الخصومة كأن لم تكن كافتراض تشريعي.
١٨٣	المبحث الأول: مفترضات اعتبار أو الحكم باعتبار الخصومة كأن لم تكن
١٨٣	المطلب الأول : قيام الخصومة
١٨٧	المطلب الثاني : إهمال المدعي في تسيير الخصومة
١٩٣	المبحث الثاني : صور الإهمال المستوجب لاعتبار الخصومة كأن لم تكن
١٩٤	المطلب الأول : إهمال المدعي في تكليف الخصم بالحضور (مادة ٧٠ مرافعات)
٢٠٤	المطلب الثاني : إهمال المدعي في تعجيل الخصومة من الشطب (مادة ٨٢ مرافعات)
٢٠٩	المطلب الثالث : عدم امتثال المدعي لأمر المحكمة (مادة ٩٩ مرافعات)
٢٢٠	المطلب الرابع : الأشخاص الذين لهم حق التمسك باعتبار الخصومة كأن لم تكن
٢٢٤	المبحث الثالث : طبيعة اعتبار أو الحكم باعتبار الخصومة كأن لم تكن
٢٢٥	المطلب الأول : الانعدام وعلاقته باعتبار الخصومة كأن لم تكن.
٢٢٩	المطلب الثاني : السقوط وعلاقته باعتبار الخصومة كأن لم تكن
٢٣٥	المبحث الرابع : آثار اعتبار أو الحكم باعتبار الخصومة كأن لم تكن

الصفحة	الموضوع
٢٣٥	المطلب الأول : حق الطعن في الحكم الصادر باعتبار الخصومة كأن لم تكن
٢٣٧	المطلب الثاني : استنفاد ولاية المحكمة التي أصدرت الحكم بالجزاء
٢٣٨	المطلب الثالث : زوال الخصومة وأعمالها والتزام المدعي بمصرفاتها
٢٤٣	القسم الثاني دراسة تطبيقية للنظام القانوني للافتراض في قانون المرافعات المدنية والتجارية
٢٤٦	الباب الأول دراسة تطبيقية في مجال العلم المفترض ودوره في تحقيق مبدأ المواجهة
٢٥٦	الفصل الأول : العلم المفترض بورقة الإعلان (الإعلان في الوطن)
٢٦١	المبحث الأول : العلم المفترض بورقة الإعلان في حالة امتناع المعلن إليه شخصيا عن التسلم أو التوقيع عليها.
٢٦٢	المطلب الأول : موقف محكمة النقض حول مسألة رفض المعلن إليه تسلم الإعلان
٢٦٥	المطلب الثاني : اتجاهات الفقه حول مسألة رفض المعلن إليه تسلم الإعلان
٢٧٢	المطلب الثالث : موقف المشرع الفرنسي حول مسألة امتناع المعلن إليه عن تسلم ورقة الإعلان
٢٧٧	المبحث الثاني : العلم المفترض المستفاد من تسليم الورقة في المكان الذي يقيم فيه المعلن إليه (الإعلان في الوطن الأصلي)

الصفحة	الموضوع
٢٧٩	المطلب الأول : مكان التسليم
٢٨٤	المطلب الثاني : زمان التسليم ووقته
٢٨٨	المطلب الثالث : الأشخاص الذين لهم صفة تسلم الورقة في الموطن
٢٩٠	الفرع الأول : موقف المشرع الفرنسي ونظيره المصري بشأن مسألة الإعلان في الموطن
٢٩٠	الغصن الأول : موقف المشرع الفرنسي
٢٩٢	الغصن الثاني : موقف المشرع المصري
٢٩٤	الغصن الثالث : رأي الباحث بشأن هذه المسألة
٢٩٧	الفرع الثاني : صفة مستلم ورقة الإعلان
٣٠٣	المطلب الرابع : ضرورة إثبات خطوات الإعلان ووقت تحقق افتراض العلم به
٣٠٣	الفرع الأول : ضرورة إثبات خطوات الإعلان
٣٠٦	الفرع الثاني : وقت تحقق افتراض العلم بورقة الإعلان
٣١٠	المبحث الثالث : العلم المفترض المستفاد من تسليم الورقة في مكان لا يقيم فيه المعلن إليه
٣١٠	المطلب الأول : الإعلان في محل العمل
٣١٢	المطلب الثاني : الإعلان في الموطن الخاص (موطن الأعمال).
٣١٧	المطلب الثالث : الإعلان في الموطن المختار
٣١٧	الفرع الأول : أحكام اتخاذ الموطن المختار
٣٢٠	الفرع الثاني : حالات لا يجوز فيها تسليم الإعلان في الموطن المختار

الصفحة	الموضوع
٣٢٠	الفصل الأول : إعلان الحكم
٣٢٥	الفصل الثاني : إعلان الطعن
٣٢٦	الفصل الثالث : إعلان السند التنفيذي
٣٢٨	المطلب الرابع : الإعلان في الموطن القانوني أو الإلزامي
٣٣٣	الفصل الثاني : العلم الحكمي بورقة الإعلان
٣٣٥	المبحث الأول : العلم الحكمي الناتج عن الإعلان في جهة الإدارة.
٣٣٥	المطلب الأول : المقصود بجهة الإدارة التي يتم تسليم الورقة فيها وصفة متسلمها
٣٤٠	المطلب الثاني : طبيعة العلم الناتج عن تسليم الإعلان لجهة الإدارة.
٣٤٢	الفرع الأول : موقف الفقه حول طبيعة العلم الناتج عن إعلان الحكم لجهة الإدارة
٣٤٤	الفرع الثاني : موقف محكمة النقض حول طبيعة العلم الناتج عن إعلان الحكم لجهة الإدارة
٣٤٥	الفصل الأول : خضوع إعلان الحكم للقواعد العامة لإعلان أوراق المحضرين
٣٤٧	الفصل الثاني : استثناء إعلان الحكم لجهة الإدارة من نطاق العلم الحكمي
٣٥٠	الفصل الثالث : التفرقة بين تسليم الإعلان لجهة الإدارة لغلق المسكن أو لرفض الإعلان في الموطن
٣٥٢	الفصل الرابع : عودة للأخذ بالعلم الحكمي (وإن وصفته محكمة النقض بالعلم الظني)

الصفحة	الموضوع
٣٥٨	الفصل الخامس : إعلان الحكم لجهة الإدارة لا ينتج أثره إلا إذا تحقق به العلم اليقيني
٣٦٥	المطلب الثالث : حالات تسليم الورقة إلى جهة الإدارة
٣٦٦	الفرع الأول : عدم تواجد المعلن إليه أو أحد ممن يصح تسليم الورقة إليه
٣٦٧	الفرع الثاني : امتناع من وجده المحضر ممن له صفة في تسليم الورقة عن تسليمها
٣٦٨	الفرع الثالث : امتناع المعلن إليه شخصيا عن التسليم
٣٦٩	الفرع الرابع : امتناع من له صفة في تسليم الورقة عن التوقيع علي الأصل بالتسليم
٣٧٢	المطلب الرابع : إجراءات وخطوات تسليم الورقة إلى جهة الإدارة.
٣٧٢	الفرع الأول : التزام القائم بالإعلان بإثبات ما اتخذ من إجراءات.
٣٨١	الفرع الثاني : الوقت الذي يفترض فيه تمام الإعلان في جهة الإدارة
٣٨٥	المبحث الثاني : العلم الحكمي الناتج عن الإعلان في النيابة العامة أو في قلم الكتاب
٣٨٦	المطلب الأول : الحالات التي يتم فيها إعلان الأوراق إلى النيابة العامة
٣٨٧	الفرع الأول : المعلن إليه الذي له موطن معلوم بالخارج
٣٩٠	الفرع الثاني : المعلن إليه الذي ليس له موطن معلوم (مجهول الموطن)

الصفحة	الموضوع
٣٩٨	المطلب الثاني : إجراءات إتمام الإعلان في النيابة
٣٩٩	الفرع الأول : النيابة المختصة بالإعلان
٤٠١	الفرع الثاني: إجراءات تسليم الإعلان للنيابة لمن هو يقيم بالخارج
٤٠٦	المطلب الثالث : وقت تمام الإعلان في النيابة وطبيعة العلم الناتج عنه
٤٠٦	الفرع الأول : وقت تمام الإعلان في النيابة لمن له موطن معلوم في الخارج
٤١١	الفرع الثاني : وقت تمام الإعلان لمن ليس له موطن معلوم وطبيعة العلم الناتج عنه
٤١٤	المطلب الرابع : إعلان الأوراق القضائية لقلم الكتاب
٤١٩	الفصل الثالث : العلم المفترض بعناصر الخصومة وإجراءاتها ..
٤٢٣	المبحث الأول : العلم المفترض بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة
٤٢٥	المطلب الأول : مسلك المشرع المصري قبل صدور القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢
٤٢٩	المطلب الثاني : مسلك المشرع المصري بعد صدور القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢
٤٣٢	الفرع الأول : شروط الإعفاء من واجب الإعلان وفقا للمادة ١٧٤ مكرر مراقعات
٤٤٠	الفرع الثاني : وسيلة إعلان الأحكام غير المنهية للخصومة طبقا للمادة ١٧٤ مكرر مراقعات

الصفحة	الموضوع
٤٤٤	الفرع الثالث : موقف الفقه بشأن مخالفة النص المستحدث لنصوص قانون المرافعات
٤٤٦	المطلب الثالث : موقف المشرع الفرنسي من إعلان الأحكام والقرارات غير المنهية للخصومة
٤٥٢	المبحث الثاني : العلم المفترض بالحكم المنهي للخصومة
٤٥٣	المطلب الأول : تعريف الحكم ومبني افتراض العلم به وفقا للمادة ٢١٣ مرافعات
٤٥٣	الفرع الأول : تعريف الحكم
٤٥٦	الفرع الثاني : مبني افتراض العلم بالحكم وفقا للمادة ٢١٣ مرافعات
٤٥٧	الفصل الأول : مبني افتراض علم المدعي بالحكم المنهي للخصومة
٤٦٠	الفصل الثاني : مبني افتراض علم المدعى عليه بالحكم المنهي للخصومة
٤٦٤	المطلب الثاني : مدي الإعتداد بالعلم اليقيني أو الافتراضي بالحكم المنهي للخصومة
٤٦٤	الفرع الأول : موقف محكمة النقض والفقه حول هذه المسألة.
٤٦٦	الفرع الثاني : رأي الباحث
٤٧٢	المبحث الثالث : العلم المفترض بالعناصر الواقعية والقانونية للحكم ..
٤٧٢	المطلب الأول : القاعدة العامة (التزام القاضي بتسبيب حكمه) ..

الصفحة	الموضوع
٤٧٨	المطلب الثاني : قرينة افتراض العلم بالعناصر الواقعية والقانونية للحكم
٤٧٨	الفرع الأول : موقف قضاء النقض الفرنسي ونظيره المصري
٤٧٩	الفصل الأول : احكام تعتمد علي قرينة افتراض العلم بالعناصر الواقعية والقانونية للحكم
٤٨١	الفصل الثاني : احكام تلزم القاضي بإثبات علم الخصوم بالعناصر الواقعية والقانونية للحكم
٤٨٥	الفرع الثاني : موقف الفقه
٤٨٥	الفصل الأول : موقف الفقه الفرنسي
٤٨٦	الفصل الثاني : موقف الفقه المصري
٤٩١	الباب الثاني تطبيقات اخري للافتراض من شأنها تحقيق مبدأ المواجهة
٤٩٤	الفصل الأول: افتراض حضور الخصوم أمام القضاء
٤٩٦	المبحث الأول : مفهوم الحضور وطبيعته
٤٩٧	المطلب الأول : مفهوم الحضور
٥٠٠	المطلب الثاني : التكييف القانوني للحضور (طبيعته القانونية) .
٥٠١	الفرع الأول : المقصود بالعمل الإجرائي
٥٠٢	الفرع الثاني : رأي الفقه حول الطبيعة القانونية للحضور
٥٠٣	الفصل الأول : اعتبار الحضور واقعة قانونية أو مقدمة ضرورية للقيام بأعمال قانونية

الصفحة	الموضوع
٥٠٤	الفصل الثاني : اعتبار الحضور عملاً إجرائياً
٥٠٧	الفصل الثالث : رأي الباحث الخاص
٥٠٩	المبحث الثاني : حالات الحضور المفترض في قانون المرافعات.
٥١٣	المطلب الأول : الحضور المفترض بناءً علي إعلان المدعي عليه لشخصه أو إعادة إعلانه بصحيفة الدعوى
٥١٣	الفرع الأول : مناط افتراض الحضور
٥١٥	الفرع الثاني : التخفيف من خطورة افتراض الحضور
٥٢١	المطلب الثاني : حضور المدعي عليه الفعلي بالجلسة أو إيداع مذكرة بدفاعه
٥٢٣	الفرع الأول : الخلاف الفقهي والقضائي حول أثر الحضور بناءً علي إعلان باطل وفي حالة عدم الإعلان
٥٢٦	الفرع الثاني : تقنين الوضع بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢
٥٣٠	المطلب الثالث : الحالة المستحدثة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ ...
٥٣٧	الفصل الثاني : افتراض علم القاضي بالقانون
٥٤٠	المبحث الأول : مدلول ونطاق قاعدة افتراض علم القاضي بالقانون ..
٥٤٠	المطلب الأول : مدلول قاعدة افتراض علم القاضي بالقانون
٥٤٢	المطلب الثاني : نطاق قاعدة افتراض علم القاضي بالقانون
٥٤٢	الفرع الأول : افتراض علم القاضي بقانونه الوطني
٥٤٦	الفرع الثاني : افتراض علم القاضي بالقانون الأجنبي

الصفحة	الموضوع
٥٤٦	الفصل الأول : موقف الفقه تجاه مسألة افتراض علم القاضي بالقانون الأجنبي
٥٤٩	الفصل الثاني : موقف محكمة النقض
٥٥٢	الفرع الثالث : سلطة القاضي في طلب توضيحات بشأن القانون .
٥٥٦	المبحث الثاني : آثار قاعدة افتراض علم القاضي بالقانون
٥٥٦	المطلب الأول : عدم التزام الخصوم بتقديم أوجه القانون
٥٥٨	المطلب الثاني : التزام القاضي بتطبيق قواعد القانون من تلقاء نفسه
٥٦١	المطلب الثالث : عدم تقييد القاضي بما يقدمه الخصوم من قواعد القانون
٥٦٤	المبحث الثالث : افتراض علم القاضي بالقانون يصاحبه التزامه باحترام مبدأ المواجهة
٥٦٧	المطلب الأول : الحكم بعدم الاختصاص
٥٦٧	الفرع الأول : حكم القاضي بعدم الاختصاص من تلقاء نفسه .
٥٧٠	الفرع الثاني : التزام القاضي باحترام مبدأ المواجهة عندما يحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسه
٥٧٣	المطلب الثاني : الحكم بعدم القبول
٥٧٣	الفرع الأول : حكم القاضي بعدم قبول نظر الدعوى من تلقاء نفسه
٥٧٣	الفصل الأول : فكرة عدم القبول
٥٧٧	الفصل الثاني : سلطة المحكمة في الحكم بعدم قبول نظر الدعوى من تلقاء نفسها

الصفحة	الموضوع
٥٨٠	الفرع الثاني : التزام القاضي باحترام مبدأ المواجهة عندما يحكم بعدم قبول نظر الدعوي من تلقاء نفسه.
٥٨٤	الفصل الثالث : افتراض عدم العلم في قانون المرافعات
٥٨٦	المبحث الأول : افتراض عدم علم الخصوم بالمعلومات الشخصية للقاضي (قاعدة عدم قضاء القاضي بعلمه الشخصي)
٥٨٧	المطلب الأول : مفهوم قاعدة عدم قضاء القاضي بعلمه الشخصي ..
٥٩٤	المطلب الثاني : أساس قاعدة عدم قضاء القاضي بعلمه الشخصي .
٦٠١	المبحث الثاني : افتراض عدم العلم بالإجراءات والقانون
٦٠١	المطلب الأول : افتراض عدم العلم بالإجراءات
٦٠٤	المطلب الثاني : افتراض عدم العلم بالقانون (مادة ٦٨٠ مرافعات فرنسي جديد)
٦٠٩	الخاتمة
٦١١	النتائج
٦١٦	التوصيات
٦٢٣	قائمة المراجع
٦٢٣	أولاً : مراجع باللغة العربية
٦٣٤	ثانياً: مراجع باللغة الفرنسية
٦٣٧	محتويات البحث

المستخلص

القانون يعد انعكاسا لظواهر أخرى في المجتمع، فالقانون لا يقف عند حد تدوينه، فالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية يكون لها انعكاسا على الفكر القانوني، ومن هنا يقال إن القانون ينظر إليه دائما باعتباره تعبيراً صادقا عن ضمير الجماعة، وإذا فقد القانون تفاعله مع المجتمع ؛ فإن العدالة بين الناس تغيب من الأفق لتحل محلها الفوضى أو الظلم.

وقد أثبتت الدراسة أن "للافتراض" أهميته في قانون المرافعات بدليل أن المشرع نفسه يستخدمه ويقننه ويلبسه ثوب المشروعية، ولكنه في نفس الوقت له خطورته البالغة إذا لجأ إليه المشرع من أجل غايات لا تتناسب الفائدة المرجوة منه مع ما قد يترتب عليه من مخاطر.

فقد لاحظنا أن المشرع لجأ "للافتراض" لتحقيق علم الخصوم بالقانون وإجراءاته وبالعناصر الواقعية والقانونية التي يبنى عليها القاضي حكمه، فإنه يستخدمه أيضا في صورته السلبية "افتراض عدم العلم"، والغاية المرجوة واحدة في الحالتين؛ وهى ضمان حق الخصم في المواجهة، "فيفترض" عدم علم الخصوم بالقانون ما لم ينشر بالجريدة الرسمية حتى إن ثبت علمهم الفعلي به.

كما "يفترض" عدم علم المدعي عليه بالخصومة إذا لم يعلن بصحيفة الدعوى أو كان إعلانه بها باطلا ولذا ذات الغرض، "يفترض" المشرع أيضا عدم علم الخصوم بالمعلومات الشخصية للقاضي "قاعدة عدم قضاء القاضي بعلمه الشخصي"، كما "يفترض" : عدم علم المدعي عليه بالحكم المنهي للخصومة، الذي لم يحضر جلسة النطق به، فلا يسري ميعاد الطعن في حقه إلا من تاريخ إعلانه بالحكم، ما لم يثبت حضوره أي جلسة من جلسات المرافعة أو يقدم مذكرة بدفاعه.